آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org
الموقع الإلكتروني: www.almajidcenter.org

السنة التاسعة عشرة : العدد الرابع والسبعون - رجب ١٤٣٢ هـ - يونيو (حزيران) ٢٠١١ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قَدُّوري الكُبَيْسِي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

د. أسماء أحمد سالم العويس

د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــــرس

الإفتتاحية

دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد

مدير التحرير ٤

المقالات

التحول المذهبي في العهد الصنهاجي

-الحمادي الزيري- وأثره على بلاد المغرب الأوسط

عبد القادر بوعقادة ٦

ضوابط طلب الرزق في ضوء رسائل النور

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني ١٩

أعمال المستشرق جورج فايدا حول التراث الإسلامي

د. عبد الواحد جهداني ٣٧

التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمصادر والمشتقات

د. محمود محمد الحسن ٥١

المعنى بين التراث البلاغي القديم والفلسفات النقدية الحديثة؛ نحو تقويم جمالي للمفهوم

د. مصطفى الطوبي ٧٠

الوزير الكبير نظام الملك السلجوقي صاحب تجربة المدارس النظامية

محاولة تطوير التعليم في العالم الإسلامي

أ. د. علي أجقو ٨٥

مقالات علمية

المآذن والقباب التاريخية في المساجد الكُبرى بمدينة اسطنبول التركية

حسني عبد الحافظ ١٠٥

الكَشّاف

كشاف مجلة «آفاق الثقافة والتراث»

من العدد (١) إلى العدد (٧٣)

إعداد: د. يونس قدوري الكبيسي ١٢١

الملخصات ١٩٠

التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمصادر والمشتقات

د. محمود محمد الحسن
كفرعويد - إدلب - سوريا

من الثابت عند النحاة أن الألفاظ يُؤثِّر بعضُها في بعض، حين تنتظم في التركيب. وهذا التأثير ينتج عنه اختلاف في علامات الإعراب، التي تلحق أواخر الألفاظ، تبعاً لنوع المُؤثر الذي يتسلَّط عليها. وقد عبَّر النحاة عن هذه الظاهرة بالعَمَل[١]، وذهبوا إلى أن «العَمَل أصلٌ في الأفعال، فَرعٌ في الأسماء والحروف»[٢]، مُستدِلِّين على أصالة العمل في الأفعال بأن «كلَّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً. وأوّل عمله أن يَرفع الفاعلَ، أو المفعول الذي هو حديث عنه [أي نائب الفاعل] نحو: قامَ زَيدٌ، وضُرِبَ عمرٌو. وكلَّ اسم تذكره لِيَزيدَ في الفائدة بعدَ أن يستغني الفعلُ بالاسم المرفوع، الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه، فهو منصوب. ونَصبُه لأن الكلام قد تمَّ قبل مجيئه»[٣].

والشائع عند النحاة أن الفعل يعمل فيما يدلّ عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحدٍ من هذه، سواء كان نعتاً أو حالاً، «لأن الوصف هو الموصوف في المعنى»[٤]. كما يعمل أيضاً فيما يقتضيه لفظه من زمان ومكان وعلة ومُصاحِب[٥]. ويعمل في الجار والمجرور لأنهما يُؤديان الوظائف السابقة.

فالفعل «ضَرَبَ» مثلاً يدل النطقُ به على «الضَرْب» وهو المصدر، و«الضّارِب» وهو الفاعل، و«المَضروب» وهو المفعول به، كما يقتضي: زماناً ومكاناً، ويقتضي علّة لأن عامة أفعال العقلاء تكون محكومة بغرض، وهذا الغرض جُعل مفعولاً لأجله[٦]، ويقتضي مُصاحَباً وهو المفعول معه، إضافة إلى ما كان وصفاً لما سبق. أما المتعلقات الأخرى كالمستثنى والتمييز والتوابع الأخرى والمنادى فمختلَف في العامل فيها. وهي أضعف ارتباطاً بالفعل الصَّريح من المتعلَّقات المذكورة.

والسائد عند جمهور النحاة أن صيغة الفعل هي التي أعانته على العمل، وأن المصادر والمشتقات ليست أصلاً في العمل، وإذا عملت فإن عملها يكون لضرب من المشابهة بينها وبين الأفعال[٧]. ومعنى ذلك أنهم ينسبون العمل إلى صيغة الفعل لا إلى معنى الحدث الذي يتضمنه. أي أنهم يتكلفون الإقرار بأن الحدث قد انتقل من المصدر إلى الفعل عبر الاشتقاق، على حين انتقل العمل من الفعل إلى المصدر والمشتقات عن طريق المشابهة.

والذي لا يُقنع في هذه المقولة هو أن الفعل لولا المصدر لما كان موجوداً. فكيف احتاج المصدر

للفعل ليستمدَّ منه القُدرةَ على العمل مع أنه أوجَدَه؟

مثل هذه التساؤلات لا تجد أجوبة مُقنِعة في دعوى النحاة السابقة، التي لا تخلو من التكلّف. ولعلَّ الأَولى أن يُقال: إن العَمل من خواص الحدث، فيكون المصدر أصلاً للعَمل، لأنه أصلٌ للحدث، وحين اشتُقَّ الفعل من المصدر اكتسب منه الدلالةَ على الحدث والقدرةَ على العمل معاً. أما كون الفعل لا يخلو من العمل، برفعه فاعلاً على الأقلّ في كلّ تركيب يحِلُّ فيه، بخلاف المصدر الذي لا يعمل في أغلب استعمالاته، فهذا لا ينهض دليلاً على أصالة العمل في الفعل وفرعيته في المصدر، بل يعود إلى الطبيعة الفعلية للفعل التي تجعله لا يقوم بنفسه ولا يستغني عن فاعله. والطبيعة الاسمية للمصدر التي تجعله، كغيره من الأسماء، يقوم بنفسه ويستغني عن الفاعل، بل ويخرج أحياناً عن معناه المصدري فيُستعمَل استعمال أسماء الذوات.

وممن انفرد في التلميح إلى هذه الحقيقة السهيلي ت ٥٨١هـ، حين تحدَّث عن الغاية من اشتقاق الفعل من المصدر. فذكر أن المصدر في أغلب استعمالاته يكون مضافاً إلى فاعله، نحو: أعجبني خروجُ زيدٍ، فإذا أرادوا أن يستقلَّ الفاعل بنفسه، وأن ينفصل عن الإضافة، استعملوا الفعل لأنه لا يُضاف إلى فاعله، فقالوا: خرج زيدٌ[٨]. أي إن الفعل اشتُقَّ من المصدر للإخبار عن فاعل الحدث، لا ليَعملَ حيث عجز المصدر عن العمل. وفي هذا تصريح ضمنيّ بأن الفعل لم يُوجد ليختص بالعَمَل دون المصدر، وإنما اشتُقَّ للإخبار عن فاعل الحدث فحسب.

ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بأن العمل أصل في الأفعال دون المصادر أنهم وجدوا الفعل يعمل حيثما وُجِد، على حين أن المصدر في أغلب استعمالاته لا يكون عاملاً. وهذا كما ذكرتُ لا ينهض دليلاً على أصالة العمل في الفعل، وفرعيته في المصدر، لأن العامل الحقيقي هو الحدث، والمصدر في كثير من استعمالاته يفقد دلالته على الحدث، فمن الطبيعي في هذه الحالة ألا يكون عاملاً.

ومن أمثلة فقدان المصدر للحدث، واستعماله للدلالة على أسماء الذوات «هُدًى» في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾[٩]؛ أي شَخصًا هادِيًا. فالهُدَى: مصدر هَدَى يَهدِي بمعنى اسم الفاعل: الهادِي، عُبِّر به عن اسم الذات، لأنه دلّ على شَخص يُدرَك بالحواس.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾[١٠]، أي الزَّرع والذُّرِّيّة، فالحَرث: مصدر حُرِثَ يُحرَثُ بمعنى اسم المفعول: المَحرُوث، عُبِّر به عن اسم الذات، لأنه دلّ على الزَّرع. والنَّسل: مصدر نُسِلَ يُنسَلُ بمعنى اسم المفعول: المَنسُول، لأن الذُّرِّيّة تُنسَلُ من أصلاب الآباء، عُبِّر به عن اسم الذات. أي إن الحَرْث والنَّسْل دَلاّ على الشيء المحروث والشيء المنسول، لا على الحَدَث.

ومنه قول عمرو بن كلثوم[١١]:

بِرأسٍ مِن بَنِي جُشَمَ بنِ بَكرٍ،
نَدُقُّ بِهِ السُّهُولةَ، والحُزُونا

أي: كلّ لَيِّن وصَعب. فالسُّهُولة والحُزُون: مصدران للفعلين سَهُلَ يَسهُلُ وحَزُنَ يَحزُنُ، بمعنى الصِّفتَين المشبَّهتَين: السَّهْل والحَزْن، عُبِّر بكل منهما عن اسم الذات، أي الشيء السَّهل والشيء الحَزْن.

إن المصادر السابقة لم تعمل ليس لأن المصدر ليس أصلاً للعمل، بل لأنها فقدت دلالتها على الحدث، واستُعملَت استعمال أسماء الذوات. وفي هذا دليل على أن العمل مرتبط بالحدث، وفيه دليل أيضاً على أن المصدر يُغطّي مجالاً واسعاً في الاستعمال اللغوي.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن عمل المصادر والمشتقات في ضوء معطيات علم الصرف.

التفسير الصرفي لعمل المصادر

ذكرتُ فيما تقدَّم أن العمل يرتبط بطبيعة الحدث، لذلك فهو أصل في المصدر، لأن المصدر هو الأصل في الدلالة على الحدث. ولكن إثبات هذه الحقيقة يحتاج إلى المزيد من الأمثلة المأخوذة من واقع اللغة. وفيما يلي عرض مفصَّل لعمل المصدر، ومناقشة وافية لما اشترطه النحاة من شروط لإعماله.

فمن الثابت عند النحاة أن المصدر يعمل عمل فِعله المشتقّ منه[١٢]. إلا أنهم اختلفوا في تفسير سبب قدرته على العمل. ولعل السائد عند معظمهم أن المصدر يعمل لشبهه بالفعل[١٣]. وانطلاقاً من قناعتهم هذه راحوا يلتمسون في المصدر العامل أوجه الشبه بينه وبين الفعل، فاشترطوا في عمله عدّة شروط، رأوا أن تحقُّقَها يؤدّي إلى حصول المشابهة، فيكون المصدر عاملاً.

ومن هذه الشروط أن يكون المصدر أصليًّا، أي ألاّ يكون ميميًّا أو دالاًّ على المرّة أو النوع، وإذا كان أصليًّا فغَير مستعمَل مفعولاً مطلقاً، وألاّ يتأخّر عن معموله، وألاّ يكون موصوفاً بنعت أو حال، وألاّ يُفصَل بينه وبين معموله بأجنبيّ، وألاّ يكون مصغَّراً. وإذا عمل المصدر دون تحقُّق شرط من الشروط السابقة حملوه على المسموع الذي لا يُقاس عليه، أو تكلَّفوا تقدير عامل آخر[١٤]. ولكن عند النظر في الواقع اللغوي يتّضح أن عدم تحقُّق هذه الشروط لم يَحُل دون عمل المصدر[١٥]. فمصدر المرة «ضَربة» مثلاً نصبَ مفعولاً به «المَلا» في قول الشاعر[١٦]:

يُحايِي بِها الجَلْدُ الذي هُو حازِمٌ،
بِضَربةِ كَفَّيهِ المَلا، نَفسَ راكِبِ

والمصدر الميمي «مَتركهم» نصب أيضاً مفعولاً به هو «خليل» في قول جرير[١٧]:

أفبَعدَ مَتركِهِم خَلِيلَ مُحَمَّدٍ
تَرجُو القُيونُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلا

ومصدر النوع «خيفتكم» نصب مفعولاً به هو «أنفُسَكُم» في قوله تعالى: ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[١٨].

ومن إعمال المصدر المتأخر عن معموله قول جرير[١٩]:

إذا عَلِقَت حِبالُكَ حَبلَ عاصٍ
رأى العاصِي مِن الأجَلِ اقترابا

فالجار والمجرور «من الأجل» تعلَّقا بالمصدر «اقترابا».

ومن إعمال المصدر المفصول عن معموله بأجنبي قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ ﴾[٢٠]. فالظرف «يَوم» متعلّق بالمصدر «رجعه»، وهو مفصول عنه بـ «لقادر».

ومِن إعمال المصدر المصغَّر قول جرير[٢١]:

سَقَيْنَ البِشامَ المِسكَ ثم رَشَفْنَهُ
رُشَيفَ الغُرَيرياتِ ماءَ الوقائِعِ

فالمصدر «رُشيف» نصب مفعولاً به، مع أنه مصَغَّر.

من هذه الأمثلة يتّضح أن الشروط التي وضعها النحاة لعمل المصدر غير لازمة، ولا حاجة للتقيّد بها، بل إن تمسُّكهم بتلك الشروط قد أوقعهم في التكلّف، وهم يُقدِّرون العواملَ فيما رفضوا أن يَعمل فيه المصدرُ الذي لم يستوفِ الشروطَ، في نظرهم.

وإن المتأمّل في الشواهد السابقة، التي تفيض بأمثالها كتب النحو والأدب، يستنتج بُطلان تلك الشروط، ويرى بوضوح أن النحاة إنما «وضعوا تلك الشروط المتعدِّدة، لعمل المصدر، لاعتقادهم أن الفعل هو بلفظه أصلٌ في العمل، والمصدر محمول عليه»[٢٢].

ولم يكتفِ النحاة بوضع شروط لعمل المصدر، بل وضعوا معاييرَ أيضاً لمعرفة المصدر العامل، قال ابن مالك: «المصدر العامل على ضَربَين: ضَرب يُقدَّر بالفعل وحرف مصدريّ، وضرب يُقدَّر بالفعل وحده. وهذا هو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله»[٢٣]. فهناك إذاً معياران لمعرفة المصدر العامل. والمصدر الذي يصدق عليه المعيار الأول يعمل مُكَبَّلاً بالشروط التي مرّ ذكرها، على حين أن المصدر الذي يصدق عليه المعيار الثاني يعمل دون شروط، كما في قول الشاعر[٢٤]:

يا قابلَ التَّوبِ غُفراناً مآثِمَ قَد

أسلَفتُها، أنا منها مُشفِقٌ وَجِلُ

حيث نصَبَ المصدر « غُفراناً » مفعولاً به هو «مآثِم»، وهو مقدَّر بالفعل « اغفِرْ » وحده.

وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الثاني الذي ذكره النحاة لعمل المصدر - وهو أن يكون عوضاً من فعله - فيه نظر، لأن المصدر الذي يُغني عن ذِكر فعله، نحو: عَجَباً وشُكراً وعَفواً وغُفراناً وحَناناً وسُقياً ورَعْياً وبُعداً وسُحقاً ووَيحاً وتَعساً، إنما يُصَرَّح به لتوكيد المصدر المُضَمَّن في الفعل وتحقيقه، وليس له التعدية إلى ما يَرِد معه، إذ هي للفعل المحذوف[٢٥]. أي إن العامل في المثال الذي أوردته قبل قليل هو الفعل المقدَّر «اغفِر»، الذي جاء المصدر «غُفراناً» لتأكيده وتحقيقه، وليس المصدر ذاته.

وبناء على ما تقدَّم فالمعيار «الوحيد في عمل المصدر، بصوره المختلفة، أن يقع موقعاً يُقَدَّر فيه بفعله بعد حرف مصدري، هو أنْ غالباً. وقد يكون أنّ مع اسمها، وأقلّ منه ما مع الكاف، إن احتاج الأمر. فقول جميل بثينة[٢٦]:

وَدِدتُ عَلَى حُبِّي الحَياةَ لَوَ انَّها

يُزادُ لَها، فِي عُمرِها، مِن حَياتِيا

يعني على ما أُحِبُّ الحَياةَ. وبعد ذلك التقدير عامة، تجري المُطابقة في الجنس والعدد والزمان، بما يُناسب»[٢٧].

وكما أفاض النحاة في الحديث عن شروط المصدر العامل ومعاييره، فقد فصَّلوا أيضاً في الحالات التي يكون عليها[٢٨]. فذكروا أنه يكون منوَّناً كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾[٢٩] حيث نُصِب «يَتيماً» على أنه مفعول به للمصدر المنوَّن «إطعام». أو يكون مُضافاً إلى فاعله أو مفعوله وعاملاً في الآخر كما في قول لبيد[٣٠]:

عَهدِي بِها الإنسَ الجَميعَ وفِيهِمُ

قَبلَ التَّفَرُّقِ مَيسِرٌ ونِدامُ

حيث نُصِبَ «الإنس» مفعولاً به للمصدر «عَهدِي»

وهو مضاف إلى فاعله. ومثله قول جرير[٣١]:

ألا حَيِّ رَبعاً بِاللِّوَى ذَكَّرَ العَهدا

مَحَتهُ الصَّبا جَرَّ اليَمانِيّةِ البُردا

حيث أضاف الجَرّ إلى اليمانية ونصبَ به «البردا». ويكون معرّفاً بـ «ال» كما في قول الشاعر[٣٢]:

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ

يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ

والذي يُلاحَظ أيضاً أن هذا التفصيل غير ضروريّ، لأن المصدر اسم جنس متمكّن، والاسم المتمكّن لا يجيء إلا مُنوَّناً أو مُضافاً أو مُعرَّفاً بـ«ال»، فإذا كان عاملاً في كلّ هذه الحالات فما الفائدة من ذِكرها؟ فالأَولى أن يُلغَى هذا التفصيل، لأنه لا فائدة منه، وخاصةً أننا في عصر يميل فيه الباحثون إلى تبسيط النحو، وتَيسير مباحثه.

يُستنتج مما سبق أن تقييد عمل المصدر، بالشروط التي وضعها النحاة، ليس ضرورياً، لأن العامل الحقيقي هو الحدث، والمصدر أصل في العمل لأنه أصلٌ للحدث. وما دام كذلك فلا يحتاج إلى شروط. كما أن التفصيل في الحالات التي يجيء وفقها المصدر العامل لا حاجة إليه أيضاً، كما ظهر قبل قليل. ولعل الشيء الوحيد الذي يصحّ التَّمسُّك به هو الاستدلال على المصدر العامل بإمكان تقديره بفعله مسبوقاً بحرف مصدري، علماً أن هذا ليس شرطاً لعَمل المصدر، بل هو معيار لمعرفة المصدر العامل فحسب.

وبناء على كل ما تقدّم يمكن القول بأن العامل الحقيقي هو الحدث، بدليل أن كلّ ما يعمل يتضمَّن حدثاً، وأن كلّ ما لا يدلّ على حدث لا يعمل.

وانطلاقاً من هذا التصوُّر يُمكن فهم السبب الذي لأجله تعمل الأفعال في كلّ التراكيب التي تحلّ فيها، وذلك أنها في كافة استعمالاتها لا تفقد الدلالة على الحدث. أما المصادر والمشتقات فإنها تكون عاملة أو غير عاملة، وذلك بحسب الصورة التي يؤول إليها الحَدَث الذي تتضمَّنه، عند استعمالها في التراكيب.

إذاً فالمطلوب لتحديد المصادر والمشتقات العاملة معرفةُ صورة الحدث الذي تتضمَّنه، بعد بيان الخصائص التي ينبغي أن يتّصف بها الحدث العامل. ولتحقيق ذلك لا بدَّ أولاً من رصد خصائص الحدث في الأفعال، باعتبارها لا تكون إلا عاملة، ثم الانتقال في ضوئه إلى وضع تصوُّر عام لخصائص الحدث العامل في المصادر والمشتقات.

ولمعرفة صورة الحدث في الأبنية الفعلية لا بدَّ من الوقوف على تعريف النحاة الأوائل للفعل، وهو أن «الفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى»[٣٣]. فمنه يُستَنتَج أن الحدث الذي يتضمَّنه الفعل هو حركة منسوبة إلى الأسماء التي ترتبط به في التركيب. فكونه حركةً منسوبةً يجعله يقتضي ما تقتضيه الحركةُ عقلاً من مُحدِث وهو الفاعل، ومُحدَث به وهو المفعول به، إن كان الحدث مما يصحّ إيقاعه بالغَير كالضَّرب والعِلم، كما يقتضي زماناً ومكاناً، وغير ذلك من المتعلقات التي مرّ ذكرها سابقاً. فإذا لم يُنسَب الحدثُ إلى الأسماء ظلَّ مُبهَماً، لا معنى لذِكره، وإذا نُسِب إلى الأسماء عَمِلَ فيها، وانتقل من الإبهام إلى التحديد.

أي إن الحدث الفعلي ذو طبيعة حركية، تجعله يتَّجه نحو معمولاته ويحتاج إليها، كحاجة الحركة إلى المُحدِث والزمان والمكان والعِلّة وغير ذلك مما تتعلّق به، فيتجاوز بناءَه مُستعيناً بقدرته على الانتساب إلى الأسماء، في رحلته من الإبهام إلى

التحديد، ويُنشِئ روابط بالأسماء، تكون مصحوبة بالعمل. والمتكلم عادةً يذكر من الأسماء التي يتعلَّق بها الفعل ما يكفي، في نظره، لتحديد الحدث الفعلي، بحسب ظروف المقام.

أما الحدث الذي تتضمَّنه المصادر فإنه يؤول في الاستعمال إلى إحدى صُوَر ثلاث:

- **الأولى** أن يدلّ على جنس معنويّ جامد، كالبَشاشة والتَّجَنُّب والنُّفور، في قول جرير[٣٤]:

ورَأيـــنَ ثَـــوبَ بَـشـاشـةٍ أنـضَـيـنَـهُ

فـجَـمَـعـنَ عَـنـكَ تَـجَـنُّـبـاً ونُـفُـورا

وكالخِلافة والنُّبوّة والهُدى والمَشُورة والتشاوُر في قوله أيضاً[٣٥]:

فِـيـنـا الـخِـلافـةُ والـنُّـبُـوّةُ والـهُـدَى

وذَوُو الـمَـشُـورةِ كُـلَّ يَـومٍ تَـشـاوُرِ

فالحدث في المصادر السابقة دلَّ على جنس معنوي جامد، قائم بذاته، ولم يدلّ على حركة مرتبطة بمحالّ تحدِّدها المتعلقات. لذلك فالمصدر الذي يتضمّنه لا يعمل، أي إن المصدر في هذه الحالة أصبح اسماً خالص الاسمية، كالجبل والبحر وغير ذلك، وما كان على هذه الصورة لا يعمل.

- **والصورة الثانية** التي يؤول إليها الحدث المصدري في الاستعمال هي أن يتنحّى من البناء المصدري وتبقى ظلاله دالّةً على الأصل، ويحصل ذلك حين يُعبَّر بالمصدر عن اسم الذات، كالصَّيد في قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾[٣٦]، وكالزَّرع في قوله تعالى: ﴿ يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ ﴾[٣٧]. فالصَّيد في الأصل: مصدر صِيدَ يُصادُ، بمعنى اسم المفعول المَصِيد، عُبِّر به عن اسم الذات، لدلالته على المخلوقات التي تُصادُ. والزَّرع في الأصل: مصدر زُرِعَ يُزرَعُ، بمعنى اسم المفعول المَزروع، عُبِّر به أيضاً عن اسم الذات، لدلالته على الشيء المزروع.

فالصَّيد والزَّرع كلاهما مصدر فقدَ الدلالة على الحدث، وأصبَح دالاً على اسم الذات. أما ظلال الحدث الباقية في بناء المصدر فهي ما يجعلنا نقبل إطلاق لفظ الصيد مثلاً على الغزال والأرنب والطير وغيرها، لأنها تُصاد، ونقبل أيضاً إطلاق لفظ الزرع على القمح والبقول وغير ذلك، لأنها تُزرَع. والمُهمّ أن المصادر التي يتنحّى منها الحدث، وتدلّ على أسماء الذوات، لا تعمل، لأنها محمولة في هذه الحالة على أسماء الذوات، وهذه الأخيرة لا تعمل لأنها لا تدلّ أصلاً على الحدث.

- **والصورة الثالثة** أن يكون الحدث المصدريّ حركةً منسوبةً إلى الأسماء، كما هو الشأن في الأفعال. وفي مثل هذه الحالة يكون المصدر عاملاً، لأن الحركة كما أسلفتُ تقتضي مُحدِثاً ومصاحِباً له وزماناً ومكاناً وعِلّةً وغير ذلك، لنقلها من الإبهام إلى التَّحديد، ومن أمثلة ذلك قول الفرزدق[٣٨]:

بِـضَـربِـي بِـسَـيـفِـي سـاقَ كُـلِّ سَمِينةٍ

وتَـعـلِـيـقِ رَحـلِـي مـاشِـيـاً غَـيـرَ راكِـبِ

فالضَّرب هنا حركة أُضيفَت إلى ضمير المتكلِّم، الذي قامَ بها، وأوقَعَها بساقِ كلِّ سمينة، بآلة هي السيف. ولأنه حركةٌ منسوبة إلى هذه المتعلقات عَمِل فيها. والمصدر الذي يكون فيه الحدث على هذه الصورة يعمل في الأسماء، كما تعمل الأفعال، إلا أن المصدر يختلف عن الفعل في طبيعته الاسمية، التي تجعله يتصل بـ «ال»، ويقبل التنوين، ويُستعمَل في الغالب مضافاً إلى فاعله، وقليلاً إلى مفعوله، ونادراً إلى الظرف، ثم يكون عاملاً فيما عدا ما يُضاف إليه من متعلقاته.

إذاً فالمصدر العامل هو الذي يكون فيه الحدث من الصورة الثالثة. أما إذا كان الحدث الذي يتضمَّنه المصدر من الصورتَين الأولى أو الثانية فالمصدر لا يعمل. وهذا الحُكم يُمكن أن يُفسَّر في ضوئه كون المصدر في كثير من استعمالاته غير عامل.

ويُشار إلى أن المصادر وُضِعَت في الأصل، لتدلَّ على الحدث الذي ينتمي إلى الصورة الثالثة، التي يكون وَفقها الحدثُ المصدريّ حركةً منسوبةً إلى الأسماء، قال الرضي، مُعلِّقاً على تعريف ابن الحاجب للمصدر بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل: «يعني بالحدث معنًى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضَّرب والمَشي، أو لم يصدر كالطّول والقِصَر»[٣٩]؛ أي أن الحدث الذي يدلّ عليه المصدر في أصل الوضع «لا بدّ له في الوجود من محلٍّ يقوم به وزمان ومكان، ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدِّي، ولبعضها من الآلة كالضرب»[٤٠]. ولما كان الحدث، الذي وُضع المصدر في الأصل للدلالة عليه، عبارة عن معنًى يقوم بغيره، أي عبارة عن حركة منسوبة إلى الأسماء، لما كانت صورته كذلك عمل في الأسماء التي يصحُّ أن يُنسَب إليها. ومعنى هذا أن المصدر يعمل في أصل الوضع، ولا حاجة لالتماس المُشابهة بينه وبين الفعل ليكون عاملاً.

أما حين يظهر الحدث المصدريّ في إحدى الصورتين، الأولى أو الثانية، فإنه لا يعمل، لأن المصدر في هاتين الحالتين يقوم بنفسه، ولا يقبل الانتساب إلى الأسماء.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة، حين وضعوا الشروط لعمل المصدر، كأنهم نظروا إليه باعتباره يتضمَّن حدثاً آلَ في الاستعمال إلى الصورة الأولى أو الثانية، لذلك ذهبوا يلتمسون من وراء شروطهم ما يكفل إظهار الحدث وفق الصورة الثالثة في المصدر الذي ينسبون إليه العمل، أي إن التأمل في تلك الشروط يوحي بأنها وُضِعَت لنقل الحدث من الصورتين الأولى أو الثانية إلى الصورة الثالثة. لكن بعد أن توضَّح أن المصدر وُضِعَ في الأصل، ليدلَّ على حدث ينتمي إلى الصورة الحركية العاملة، فلا معنى لتلك الشروط، لأنها تصبُّ في إمكان ردّ صورة فرعية إلى صورة أصلية.

وفي ضوء هذه الحقيقة يُمكن فهم قول النحاة بأن المصدر يعمل إذا شابَهَ الفعلَ، على أن المشابَهة لا تكون لفظيّة، وإنما تكون في صورة الحدث الذي يتضمّنه كلٌّ من الفعل والمصدر. أي إن المشابهة تتحقَّق حين ينتقل الحدث في البناء المصدري من الصورتين الأولى أو الثانية إلى الصورة الثالثة، التي تقبل الانتساب إلى الأسماء والعمل فيها، والتي تُطابق تماماً صورة الحدث في الأفعال.

وفي ضوء انتقال الحدث في البناء المصدري إلى الصورة الثالثة، يُمكن فهم قول الرضي: «فإن قُلتَ: فإذا كانت مُشابَهتُه [أي المصدر] للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقُّه ألاّ يعمل. قُلتُ: إلاّ أنه لما كان بنفسه يطلُب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنَى مشابهة لطالبهما وضعاً، أعني الفعل، يتحرَّك ذلك الوَجدُ الكامن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما»[٤١]. فحديثه عن تحرُّك الوجد الكامن يعني انتقال الحدث في المصدر من الصورة التي يكون عليها دالاً على جنس جامد، ليس له تعلُّق بغيره إلا عن طريق الإسناد، إلى الصورة التي يُصبِح فيها دالاً على الحركة، بما تقتضيه الحركة من محالٍّ تتعلَّق بها عن طريق الانتساب، أي إنه ينتقل من صورة الجمود والانطواء إلى الصورة التي يكون وفقها عاملاً.

أما قوله بأن المصدر أضعف من الفعل في العمل، لأنه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، على حين أن الفعل يطلبهما وضعاً، فقد ثبت أن العامل الحقيقي هو الحدث. والحدث يطلب متعلقاته كلها عقلاً، سواء حلَّ هذا الحدث في بناء فعليّ أم في بناء مصدريّ، بدليل أن النحاة متفقون على أن الفعل يعمل فيما يدلّ عليه لفظه، ودلالة الفعل على ما يعمل فيه هي دلالة عقلية، يُحرّكها الحدث الذي يتضمنه الفعل، أما بناء الفعل فليس فيه ما يدلّ على معمولاته. وبما أن المصدر أصل للحدث فهو إذاً أصل في العمل. وهذه الحقيقة لا تتأثر بكون الأفعال كلها عاملة، على حين أن الكثير من المصادر لا تعمل، لأن ذلك يعود، كما تقدَّم، إلى طبيعة البناء وصورة الحدث في كل منهما.

فطبيعة البناء الفعلي تجعل الحدث لا يظهر إلا في صورته الحركية العاملة، على حين أن الطبيعة الاسمية للبناء المصدري تجعل الحدث يؤول إلى إحدى صُوَر ثلاث، منها اثنتان لا يكون الحدث وفقهما عاملاً. وهذا لا يعني ضعف الحدث في المصدر وقوّته في الفعل، بل يعني أن المصدر يؤدّي وظائفَ متعدِّدة في التراكيب، بينما يُستعمل الفعلُ على سمت واحد.

التفسير الصرفي لعمل المشتقات

المشتقات التي تعمل عمل الفعل هي المشتقات الوصفية، التي تصلح أن تُستعمَل صفة في الكلام. وهذه المشتقات تتضمَّن معنى الحدث، لأنها تدل في أصل الوضع على ذات موصوفة بحدث، وتشمل: اسم الفاعل ومبالغته، واسم المفعول والصيغ النائبة عنه، والصفة المشبهة، واسم التفضيل[٤٢]. أما المشتقات الأخرى وهي: اسما الزمان والمكان واسم الآلة، فلا تعمل عمل الفعل، ولا تُستعمَل صفة في الكلام، ولا تدلّ على الحدث، بل تدلّ على أسماء ذوات. وفي كون المشتقات الوصفية عاملة، والمشتقات غير الوصفية لا تعمل، دليل على أن العمل مرتبط بالحدث، لا بالصِّيَغ.

اسم الفاعل ومبالغته:

يُعرَّف **اسم الفاعل** بأنه: صفه تُشتق من مصدر الفعل المتصرِّف، المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا[٤٣].نحو سامِع وقائِل وكاتِب ولاعِب وساعٍ وجاءٍ، ومُخرِج ومُساعِد ومُنتقِم ومُستنفِر ومُتَكَبِّر، قال تعالى: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾[٤٤]. فمُرسِلة: صفة تدلّ على ذات في حال ملابستها لفعل الإرسال. وناظِرة: صفة تدل على ذات في حالة ملابستها لفعل النَّظَر. فكل منهما اسم فاعل. أما نحو « كَرِيم » في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[٤٥] فصفة مشبهة تدل على ثبوت ودوام نسبتها إلى صاحبها.

وثمة ما يسمى مبالغة اسم الفاعل، وهي[٤٦]: صفة تفيد التّكثير في اسم الفاعل، وليست على صيغته. نحو قول امرىء القيس[٤٧]:

مِكَرٍّ، مِفَرٍّ، مُقبِلٍ مُدبِرٍ، مَعًا

كَجُلمُودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِن عَلِ

فمُقبِل ومُدبِر: اسما فاعلَين، يحتملان الوصف بقلّة الإقبال والإدبار أو كثرتهما. أما مِكَرّ ومِفَرّ فالمراد بهما الوصف بكثرة الكَرّ والفَرّ، فهما يفيدان إضافة معنى المبالغة إلى اسمي الفاعلين كارّ وفارّ.

ولمبالغة اسم الفاعل صيغ كثيرة، أشهرها استعمالاً: «فَعّال» كجَرّاح وعَلاّم وحَمّال، و«فَعُول» كغَفُور وصَبُور وفَخُور، و«مِفعال» كمِقدام ومِطعان

ومِدرار. ثم تأتي «فَعِيل» كَرَحِيم وقَدِير، و«فَعِل» كفَهِم وحَذِر[٤٨]. وهناك صيغ أخرى أقل استعمالاً، نحو: فارُوق وصِدِّيق وقَيُّوم ومِكَرّ وسُبُّوح ومِسكِين وهُمَزة. وهذه الأمثلة تدل على صيَغها. ويُشار إلى أن صِيَغ المبالغة ترتبط بمصدر الفعل الثلاثي المجرد فقط[٤٩]، لذلك حُمِل على الشذوذ نحو: مِعطاء ومِهوان وزَهُوق، للأفعال: أعطَى وأهانَ وأزهَقَ.

واسم الفاعل يعمل عمل فعله، الذي يُشاركه في المصدر[٥٠]. كالحافظين والذاكرين في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[٥١]. فقد رفع الأولُ فاعلاً هو الضمير المستتر فيه، ونصبَ مفعولاً به هو «فُرُوجَهم». ورفع الثاني فاعلاً هو الضمير المستتر فيه، ونصب مفعولاً به هو لفظ الجلالة «اللّه» ومفعولاً مطلقاً هو «كثيراً». وقال جرير[٥٢]:

أنكَرتَ عَهدَكَ غَيرَ أنَّكَ عارِفٌ

طَلَلاً، بألوِيةِ العُنابِ، مُحِيلا

فاسم الفاعل «عارِف» رفع فاعلاً هو الضمير المستتر فيه، ونصب مفعولاً به هو «طَلَلاً» ونَعتاً له هو «مُحِيلا».

وذكر النحاة أن اسم الفاعل العامل يجيء مقروناً بـ«ال» الموصولة، أو مجرّداً عنها. فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقاً، كما في قول جرير[٥٣]:

السّالِبِينَ عَنِ الجَبابِرِ بَزَّهُم

والخَيلُ تَحجُلُ فِي الغُبارِ وفِي الدَّمِ

فاسم الفاعل «السالبين» رفع فاعلاً مستتراً فيه، ونصب مفعولاً به هو «بَزّهم»، وتعلّق به الجارّ والمجرور «عن الجَبابر».

أما المجرَّد عن «ال» فيعمل بشرطين: أحدهما أن يدلّ على الحال أو الاستقبال. وأجاز الكسائي أن يعمل وهو دالّ على المُضِيّ، مستدِلاً بقوله تعالى في قصة أهل الكهف: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[٥٤]. وتأوَّلها أكثر النحاة على أنها حكاية حال ماضية، أي إن اسم الفاعل «باسِط» في الآية يدل على الحال بالنسبة إلى مَن يُقدِّر أنه موجود في ذلك الزمان[٥٥].

والشرط الثاني أن يقع خَبَراً مُستعيناً بالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، أو أن يقع حالاً مُستظهِراً بصاحِبه، أو نعتاً مُعَزَّزاً بمنعوته، أو أن يكون غير ذلك مُعتمِداً على نفيٍ أو استفهام.

فمن أمثلة عمل اسم الفاعل الواقع خبراً قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[٥٦]. فاسم الفاعل «منزلون» وقع خبراً للحرف المشبّه بالفعل، وقد رفع فاعلاً مستتراً فيه، ونصب مفعولاً به «رِجزاً»، وتعلَّق به الجار والمجرور «على أهل».

ومن أمثلة عمل اسم الفاعل الواقع حالاً قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ ﴾[٥٧]. فاسم الفاعل «آخذين» وقع حالاً من الضمير المدلول عليه بالجار والمجرور «في جنات» المقدَّر بـ«هم»، وقد رفع فاعلاً مستتراً فيه، ونصب مفعولاً به هو الاسم الموصول «ما».

ومن أمثلة عمل اسم الفاعل الواقع نعتاً قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾[٥٨]. فاسم الفاعل « مُختلفاً » الواقع نَعتاً رفع فاعلاً هو «ألوانُها».

وممّا عمل لاعتماده على نفي «راعٍ» في قول الشاعر[٥٩]:

مـا راعِ الـخِـلاّنُ ذِمّـةَ نـاكِـثٍ

بَـل مَـن وَفَـى يَـجِـدُ الـخَـلِـيـلَ خَلِيلا

فقد رفع فاعلاً هو «الخلان»، ونَصَب مفعولاً به هو «ذِمّة». ومما اعتمد على استفهام «ناوٍ» في قول الشاعر[٦٠]:

أنـاوٍ رِجـالُـكَ قَـتـلَ امـرِئٍ

مِـن الـعِـزِّ، فِـي حُـبِّـكَ، اعـتـاضَ ذُلاّ

حيث رَفع فاعلاً هو «رِجالك»، ونصَب مفعولاً به هو «قَتْل».

ويعمل عمل اسم الفاعل مبالغتُه. ومن عملها قول الشاعر[٦١]:

ضَـرُوبٌ بِنَصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها

إذا عَـدِمُـوا زاداً فـإنَّـكَ عـاقِـرُ

إذ رفعت المبالغة «ضَرُوب» فاعلاً مستتراً فيها، ونصبَت مفعولاً به هو «سُوق»، وتعلَّق بها الجارّ والمجرور «بِنَصل». وقال الراعي[٦٢]:

عَـشِـيّـةَ سُـعـدَى لَـو تَـراءَت لِراهِبٍ

بِـدَومـةَ، تَـجْـرٌ عِـنـدَهُ وحَـجِـيـجُ

قَـلَـى دِيـنَـهُ، واهـتـاجَ لـلـشَّـوقِ، إنها

عَـلَـى الـشَّـوقِ إخـوانَ الـعَـزاءِ هَـيُـوجُ

فقد رَفَع «هَيُوج» فاعلاً مستتراً فيه، ونَصَب مفعولاً به «إخوان»، مع أنه تأخَّر عن المفعول.

فاسم الفاعل إذاً يعمل عمل فعله، وكذلك مبالغته، ولا يُؤثِّر في عمله التّقديم والتأخير، إلا أن النحاة اشترطوا في اسم الفاعل العامل ومبالغته تحقُّق الشرطين اللّذَين عرضتهما قبل قليل. فما أهمية هذه الشروط؟ وما حقيقة عمل اسم الفاعل ومبالغته؟

إن المتأمل في أسماء الفاعلين، المستعمَلة في التراكيب، يجد أن الحدث الذي تتضمَّنه يظهر في إحدى صورتَين:

- الأولى يكون فيها الحدث دالاًّ على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء. ويحصل ذلك حين يكون اسم الفاعل مستعمَلاً في باب الصفات، أي حين يكون خبراً أو حالاً أو نعتاً، سواء كان مقروناً بـ «ال» الموصولة كما في قول جرير[٦٣]:

ونَـحـنُ الـمُـوقِـدونَ بِـكُـلِّ ثَـغـرٍ

يُـخـافُ بِـهِ الـعَـدوُّ عَـلَـيـكَ نـارا

أو مجرَّداً عنها كما في قول كثير عزة[٦٤]:

فإنّـــي لآتٍ قَـبـرَهُ، فَـمُـسَـلِّـمٌ،

وإنْ لَـم تُـكَـلِّـمْ حُـفـرةٌ مَـن يَـزورُهـا

وفي مثل هذه الحالة يكون اسم الفاعل عاملاً، كما مرّ في الحديث عن عمل المصدر.

- **والصورة الثانية** أن يتنحَّى الحدث من صيغة اسم الفاعل، وتبقى ظلاله مُشعِرة به. ويَحصل ذلك حين يُستعمَل اسم الفاعل بمعنى أسماء الذوات، فيفقد دلالته على الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾[٦٥]. فالطّائِفُونَ والعاكِفُونَ والرُّكَّع: جمع طائِف وعاكِف وراكِع. وهي أسماء فاعِلين عُبِّر بها عن أسماء ذوات للمبالغة. و«ال» المقرونة بها جنسيّة للاستغراق العرفي، وليست موصولة. أما السُّجُود: فجمع ساجِد. وهو اسم فاعل على بابه، لأنه صفة للرُّكَّع[٦٦]. وفي هذه الحالة لا يكون اسم الفاعل عاملاً، سواء اقترن بـ «ال» كما في المثال السابق، أم تجرَّد عنها كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾[٦٧]. فـ «ساحِر»: اسم

فاعل فقد دلالته على الحدث، وعُبِّر به عن اسم الذات.

ويكثر مجيء اسم الفاعل في النصوص، للتعبير عن اسم الذات، فيما يُسَمِّيه النُّحاة بإقامة الصِّفة مقام الموصوف، حيث يُحذف الموصوف، وتقوم الصِّفة دالّة عليه، مُتَضَمِّنة معناه. فالسّاحِر في الأصل: اسم فاعل وهو صِفة، لكنّه أُقيم هنا مقام الشَّخص الذي يَسحَر، فزالت دلالته على الحدث، وخلص للدلالة على اسم الجنس.

ويُشترط في اسم الفاعل وغيره من المشتقات الوصفية، التي تقوم مقام الموصوف، فتعبِّر عنه وتُـؤدِّي معناه، أن تكون من الصفات الخاصة بالموصوف، التي يدلّ إطلاقها عليه دون غيره، قال المُبَرِّد: «تقول: جاءَنِي إنسانٌ طَوِيل. فإن قُلتَ: جاءَنِي طَوِيلٌ، لَم يَجُز، لأنَّ طَوِيلاً أعَمُّ مِن إنسانٍ، فلا يدلُّ علَيه. فإن قُلتَ: جاءَنِي إنسانٌ مُتَكَلِّمٌ، ثم قُلتَ: جاءَنِي مُتَكَلِّمٌ جازَ، لأنَّـكَ تدلّ به على الإنسان»[٦٨].

يتَّضح من كلام المبرد أن قولنا: «جاءَنِي مُتَكَلِّم» يدلّ على إنسان. والإنسان: اسم جنس يدلّ على ذات. وهـذا يدعم صحة الجزم بـأنّ المشتقات الوصفية تُستعمل في مثل هذه المواضع، للتعبير عن اسم الذات، فتفقد معنى الحدث، وتدلّ على الموصوف المُقدَّر، الذي هو اسم ذات غالبًا.

ومن الثابت عند النُّحاة أن كلّ ما يُوصَف من مصادر أو مشتقات تزول دلالته على الحدث[٦٩]. فلا يتعلَّق به الجارّ والمجرور والظرف، إن كان مصدرًا، ويصبح اسم ذات إن كان مشتقًّا وصفيًّا. وذلك لأن المشتق الذي يُوصَف يَخرج عن بابه من جهة أنَّه يَتخصَّص بالوصف والأصل فيه العموم، ومن جهة أنَّه يقع في موقع الاسم الجامد. ولذلك يزول منه معنى الحدث الذي كان يتَضَمَّنه، عندما كان جاريًا على بابه، ليسوغ وصفه بالحدث الذي تتضَمَّنه صفته، أي أنه يصبح اسم ذات. ويُؤكِّد ذلك قول ابن جني: «الصِّفة إذا جَرَت على المَوصوف آذَنَت بتَمامِه، وانقِضاء أجزائه»[٧٠]. ومعنى ذلك أن الموصوف يصبح قائمًا بذاته، غير معتمد على غيره، وغير محتاج إلى مكان وزمان لضبط الحدث الذي تتَضَمَّنه الصفات. ولا يتحقَّق ذلك فيه إلا إذا أصبح اسم ذات.

فاسم الفاعل إذاً يعمل إذا كان الحدث الذي يتضمَّنه ينتمي إلـى الصورة الأولـى، التي يكون فيها الحدث دالاً على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء. ويحصل ذلك حين يكون اسم الفاعل مستعمَلاً على بابه الوصفي، أما إذا عُبِّر به عن اسم الذات فإنه لا يعمل.

وبهذا التصوّر لعمل اسم الفاعل يمكن الاستغناء عن الشروط التي وضعها النحاة. تلك الشروط التي يبدو أنهم تمسَّكوا بها، لاعتقادهم بأن الأسماء ليست أصلاً في العمل، كما توضّح لدى الحديث عن عمل المصدر. لذلك راحوا يلتمسون في اسم الفاعل العامل - كما التمسوا في المصدر العامل - أوجُهَ المشابهة مع الفعل، ذاهبين إلى أن اسم الفاعل يعمل لأنه أشبَهَ الفعل المضارع في حركاته وسكناته، وفي دلالته على الحال والاستقبال[٧١].

ولا بدّ أخيراً من الوقوف على الشروط التي وضعها النحاة لعمل اسم الفاعل، لبيان مدى مطابقتها لما تقرَّر من أن العامل الحقيقي هو الحدث الذي يتضمَّنه اسم الفاعل. فاشتراطهم أولاً أن يكون اسم الفاعل العامل دالاً على الحال أو الاستقبال ليس شرطاً مُلزِماً، لأن من كبار النحاة مَن لم يتقيَّد به كالكسائي وبعض الكوفيين، فضلاً

عن أن الذين تقيَّدوا بهذا الشرط إنما أوجبوه فقط في اسم الفاعل الناصب للمفعول به، أما اسم الفاعل العامل في غير المفعول به فلم يشترط فيه أحد أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال[٧٢].

وأما اشتراطهم أن يكون اسم الفاعل معتمداً على نفي أو استفهام فلا يُؤخَذ به، لأن هذا في الحقيقة شرط لصحّة الابتداء باسم الفاعل المستغني بمرفوعه عن الخبر، وليس شرطاً لصحّة عمله، قال ابن هشام: « والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بدّ أن يعتمد على نفي أو استفهام، كقوله:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أنتُما

إذا لَم تَكُونا لِي عَلَى مَن أُقاطِعُ»[٧٣]

يُضاف إلى ذلك أن بعض النحاة، كالأخفش والكوفيّين، أجازوا إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، دون اعتماد[٧٤].

وأما اشتراطهم أن يكون اسم الفاعل العامل واقعاً خَبَراً أو حالاً أو نعتاً فهذا الشرط يصبّ فيما تقرَّر من أن العامل الحقيقي هو الحدث، الذي يكون ذا صورة حركية قابلة للانتساب إلى الأسماء. إذ ثبت فيما تقدَّم أن الحدث الذي يكون على هذه الصورة هو الحدث الذي يتضمَّنه اسم الفاعل المستعمَل في باب الصفات.

يُستخلَص من كلّ ما سبق أن اسم الفاعل يكون عاملاً، حين يتضمَّن حدثاً ذا صورة حركية قابلة للانتساب إلى الأسماء، لأن العامل الحقيقي هو الحدث. ويحصل ذلك حين لا يكون اسم الفاعل مُستعملاً بمعنى أسماء الذوات، لأنه في هذه الحالة يفقد دلالته على الحدث، فلا يكون عاملاً. وكل ما ينطبق على اسم الفاعل ينطبق على مبالغته.

اسم المفعول:

وهو صفة تُشتَق من مصدر الفعل المُتصرِّف، المبني للمجهول، للدلالة على مَن وقع عليه الفعل حُدُوثًا لا ثُبوتًا[٧٥]. نحو: مَحمُود ومَعدُود ومَقُول ومَبِيع، ومُكرَم ومُعَظَّم ومُشتاق إليه ومُنتَصَر عليه.

وقد ذهب النحاة إلى أن اسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول. إلا أنهم اشترطوا فيه ما اشترطوا في اسم الفاعل العامل، من الدلالة على الحال أو الاستقبال، أو الاعتماد على نفي أو استفهام، أو الوقوع خبراً أو حالاً أو نعتاً. هذا إذا كان مجرَّداً من «ال» الموصولة. أما المقرون بها فيعمل دون شروط[٧٦].

وقد ظهر لدى الحديث عن اسم الفاعل أن العامل الحقيقي هو الحدث، فلا حاجة للتمسُّك بهذه الشروط، لأنها صادرة، كما ظهر سابقاً، عن اعتقاد النحاة بأن الأسماء ليست أصلاً في العمل، وأنها إذا عملت كان ذلك لضَرب من المُشابَهة مع الأفعال. وظهر أيضاً أن اسم الفاعل يعمل إذا دلّ على الحدث، أما إذا فقد دلالته على الحدث، وذلك حين يُعَبَّر به عن أسماء الذوات، فإنه لا يعمل. والأمر في اسم المفعول والصيغ النائبة عنه لا يختلف عما هو عليه في اسم الفاعل ومبالغته، لأن الحدث في اسم المفعول يظهر على إحدى صورتين:

- **الأولى** يكون فيها الحدث دالاً على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء. ويحصل ذلك حين يكون اسم المفعول مستعمَلاً على بابه الوصفي، سواء كان مقروناً بـ «ال» الموصولة كما في قول كعب بن زهير[٧٧]:

قَد يُعوِزُ الحازِمُ، المَحمُودُ نِيّتُهُ،

بَعدَ الثَّراءِ، ويُثرِي العاجِزُ الحَمِقُ

فقد رفع اسم المفعول «المحمود» نائبَ فاعل هو «نِيّتُه»، أم مجرَّداً عنها كما في قول جرير[٧٨]:

وإنَّ دَفِينَ اللُّؤمِ يا تَيمُ فِيكُمُ

فقَد أصبَحَت تَيمٌ مثاراً دَفينُها

حيث رفع اسم المفعول «مثاراً» وهو مجرَّد عن «ال» نائب الفاعل «دَفينُها». وفي مثل هذه الحالة يكون اسم المفعول عاملاً.

- **والصورة الثانية** أن يتنحَّى الحدث من صيغة اسم المفعول، وتبقى ظلاله مُشعِرة به. ويَحصل ذلك حين يُستعمَل اسم المفعول بمعنى أسماء الذوات، فيفقد دلالته على الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[٧٩]. فالمَعرُوف: ما أقَرَّهُ الشَّرعُ. والمُنكَر: ما أنكَرَهُ وقَبَّحَهُ. فكل منهما اسم مفعول عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[٨٠]. فالحَصِيد: الشَّيء المَحصُود، فهو فَعِيل بمعنى مَفعُول، فقدَ دلالته على الحدث، وعُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وفي هذه الحالة لا يكون اسم المفعول عاملاً.

والخلاصة أن اسم المفعول يكون عاملاً إذا دلّ على الحدث. ويحصل ذلك حين يُستعمَل على بابه الوصفي. أما إذا استُعمل للدلالة على أسماء الذوات فلا يكون عاملاً، لأنه في هذه الحالة يفقد دلالته على الحدث.

الصفة المشبهة:

هي صفة مصوغة، من مصدر الفعل الثلاثي المجرد غالبًا، لغير تفضيل، للدلالة على ثبوت نسبة الحدث الذي تتضمنه إلى موصوفها[٨١]. نحو قول زهير في رثاء هرم[٨٢]:

حُلوٌ أرِيبٌ في حَلاوتِهِ

مُرٌّ كَريمٌ ثابِتُ الحِلمِ

فحُلو وأرِيب ومُرّ وكَريم صفات مشبّهة، دلَّت على نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الاستمرار والدوام، لا التجدُّد والحدوث.

والصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من فعل لازم، وإذا صيغت من فعل متعدٍّ فإنها تكون مصوغة على اعتبار مطلق الاتصاف بالحدث، وليس على اعتبار إيقاع الحدث بالغير[٨٣]. لذلك فهي تعمل عمل الفعل اللازم، فلا تنصب مفعولاً به، بل مُشَبَّهاً به، كقولهم: زَيدٌ حسنٌ الوَجهَ[٨٤].

ويرى النحاة أن الصفة المشبّهة تعمل عمل فعلها، لشبهها باسم الفاعل، أي أنها محمولة، في رأيهم، على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول على الفعل.[٨٥] ولهذا اشترطوا في الصفة المشبّهة ما اشترطوه في اسم الفاعل لصحة العمل. وقد ظهر أن اسم الفاعل إنما يعمل لتضمُّنه معنى الحدث، وليس لأنه محمول على الفعل. واتَّضح أن اسم الفاعل يكون عاملاً إذا استُعمل على بابه الوصفي، ولم يُستعمَل بمعنى أسماء الذوات.

والصفة المشبّهة لا تختلف في ذلك عن اسم الفاعل. فالحدث الذي تتضمَّنه يظهر أيضاً في صورتين:

- **الأولى** يكون فيها الحدث دالاًّ على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء. فتكون الصفة المشبَّهة عاملة. ويحصل ذلك حين تُستَعمَل على بابها الوصفي، سواء كانت مقرونة بـ «ال» الموصولة كـ«القليل» في قول الفرزدق[٨٦]:

فلَو كانَ هذا الدِّينُ في جاهِلِيّةٍ

عَرَفتَ مَنِ المَولَى القَليلُ حَلايِبُهْ

و«الكريم» في قول جرير[٨٧]:

ووَجَـــدتُ مَـسـلَـمـةَ الـكـريـمَ نِـجـارُهُ

مِـثـلَ الـهـلالِ أغَـــرَّ غَـيـر بَـهـيـم

أو مجرَّدة عنها، كـ «كَريمة» في قول حسان بن ثابت[٨٨]:

بِيضُ الـوُجُـوهِ كَـرِيـمـةٌ أحسابُهُم

شُـمُّ الأُنـــوفِ مِـنَ الـطِّـرازِ الأوَّلِ

و«شديد وبطيء» في قول جرير[٨٩]:

شَـديـدٍ مِـن وَرائِـهِـمُ ضَـريـري

بَـطِـيءٍ بَـعـدَ مِـرّتِـيَ انـتِـقـاضِـي

- **والصورة الثانية**: أن يتنحَّى الحدث من صيغة الصفة المشبّهة، وتبقى ظلاله مُشعِرة به. ويَحصل ذلك حين تُستعمَل بمعنى أسماء الذوات، فتفقد دلالتها على الحدث، ولا تكون عاملة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ﴾[٩٠]، وقولـــه: ﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[٩١]، وقولـــه: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾[٩٢]، وقولـــه: ﴿ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ ﴾[٩٣]. فالخَبيث والطَّيِّب والقَليل والسَّيِّد والحَسَنة والسَّيِّئة: كلها صفات مشبهة عُبِّر بها عن أسماء ذوات للمبالغة.

فالصفة المشبّهة إذاً - شأنها شأن اسمي الفاعل والمفعول - تكون عاملة إذا دلّت على الحدث. وذلك حين تُستعمَل على بابها الوصفي. أما إذا استُعملت للدلالة على أسماء الذوات فلا تعمل، لأنها في هذه الحالة تفقد دلالتها على الحدث. وبناء على ذلك فلا حاجة للتقيّد بالشروط التي وضعها النحاة، ولا حاجة أيضاً للقول بأنها محمولة في عملها على اسم الفاعل.

اسم التفضيل:

وهو صفة تشتق من المصدر للدلالة على أن موصوفها قد تفوَّق على غيره، في انتسابه إلى معنى مصدرها[٩٤]. نحو: أكثَر وأعَزّ في قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[٩٥].

ويرى النحاة أن اسم التفضيل ينصب مفعولاً فيه، دون غيره من المفاعيل، وتمييزاً وحالاً، ويرفع فاعلاً مستتراً، ولا يرفع فاعلاً ظاهراً، على الأصحّ، إلا في مسألة الكحل، كقولهم: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عَينِهِ الكُحلُ مِنه في عَينِ زَيد[٩٦].

والذي يُلاحظ على اسم التفضيل أنه يعمل، كغيره من المشتقات الوصفية، لتضمُّنه معنى الحدث. فإذا فقدَ معنى الحدث فقدَ القدرة على العمل. فالحدث الذي يتضمَّنه يظهر أيضاً في صورتين:

- **الأولى** يكون فيها الحدث دالاً على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء. فيكون اسم التفضيل عاملاً. ويحصل ذلك حين يُستعمَل على بابه الوصفي، كما في قول جرير[٩٧]:

أبنـــــاؤُهُـنَّ أقَـــلُّ قَـــومٍ حُـرمـةً

عِـنـدَ الـشَّـــرابِ، ومـا لَـهُـنَّ عُـقُـولُ

فقد نصب اسم التفضيل «أقلّ» ظَرف زمان «عند الشراب»، وتمييزاً هو «حُرمة».

- **والصورة الثانية** أن يتنحَّى الحدث من صيغة اسم التفضيل، وتبقى ظلاله مُشعِرة به. ويَحصل ذلك حين يُستعمَل بمعنى أسماء الذوات، فيفقد دلالته على الحدث، ولا يكون عاملاً. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٩٨]. فالحُسنَى: مؤنّث الأحسَن. وهي الجَنّة باتّفاق. فهي اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقال الحُطَيئة[٩٩]:

حَتَّى إذا ما الصُّبحُ شَقَّ عَمُودَهُ

وعَلاهُ أسطَعُ، لا يُرَدُّ، مُنِيرُ

فأسطَع: اسم تفضيل بمعنى اسم الفاعل: السّاطِع للمبالغة، عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وهو الضَّوء المُنتَشِر السّاطِع.

يُستنتج مما تقدم أن اسم التفضيل يعمل عمل فعله إذا دلَّ على الحدث، أما إذا استُعمل بمعنى أسماء الذوات فلا يكون عاملاً، لأنه في هذه الحالة يفقد دلالته على الحدث. وهذا يؤكّد فكرة أن العامل الحقيقي في الأفعال والمصادر والمشتقات الوصفية هو الحدث. وهذا يُغني عن التفصيلات التي دأب النحاةُ على تناولها، كما يُغني عن الشروط التي تمسّكوا بها.

* * * * *

من كل ما تقدَّم يُستَنتَج أن الأسماء والأفعال تعمل لتضمّنها معنى الحدث. والحدث كما هو معروف ينتقل من المصدر إلى الأفعال والمشتقات الوصفية عبر الاشتقاق. فمسألة أن العمل أصل في الفعل، وفرع في الاسم، ليس لها ما يُسوِّغها. أما كون الأفعال عاملة، في كلّ التراكيب التي تحلّ فيها، فهذا لا يعني أنها أصل في العمل، بل يعود إلى أنها في كافة استعمالاتها لا تفقد الدلالة على الحدث، على حين أن المصادر والمشتقات الوصفية قد تفقد، في كثير من الاستعمالات، دلالتَها على الحدث، فلا تكون عاملة. وذلك حين يُعبَّر بها عن أسماء الذوات. وهي في هذه الحالة لا تكون عاملة ليس لأنها لم تُشبِه الأفعال، بل لأنها فقدت دلالتها على الحدث.

وبناء على أن العامل هو الحدث يمكن الاستغناء عن كل الشروط التي وضعها النحاة لعمل المصادر والمشتقات الوصفية، لأن تلك الشروط كما ظهر سابقاً صادرة عن اعتقادهم بأن الفعل أصل في العمل، وأن الأسماء في عملها محمولة على الشبه بالأفعال. والشرط الوحيد لعمل الأسماء، الذي يُمكن الاحتكام إليه، هو دلالتها على الحدث. فكل ما يدلّ منها على الحدث يعمل، وكل ما يفقد معنى الحدث لا يعمل. والمصادر والمشتقات تفقد دلالتها على الحدث، فلا تكون عاملة، إذا استُعمِلت للتعبير عن أسماء الذوات. وفيما عدا ذلك تكون عاملة. وتعمل الأفعال وأسماؤها والمصادر والمشتقات الوصفية في كلّ الأسماء، التي يصحُّ نسبة الحدث إليها.

الحواشي:

١- ينظر سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨. ١: ١٣.

٢- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دون تاريخ، ١: ٥١٤.

٣- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٩، ١: ٥٤.

٤- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو. تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٠١.

٥- الرضي: شرح الكافية، دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٩٩٦، القسم٢، ص ٧٠٦.

٦- ينظر العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥، ١: ٢٧٧.

٧- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٠٩-٧١٠.

٨- يُنظر السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٥٣- ٥٤.

٩- الآية ١٠ من سورة طه ؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، راجعه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، ١١: ٩٣.

١٠- الآية ٢٠٥ من سورة البقرة ؛ والعكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت١٩٨٧، ص ١٦٧ ؛ وأبو حيان: البحر المحيط، بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢، ٢: ٣١٦ و ٤٢٧.

١١- التبريزي: شرح المعلقات العشر. تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، دار الفكر، دمشق١٩٩٧، ص٢٧٢.

١٢- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٠٧ ؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لم تُذكر دار النشر وتاريخه. ص ٣٨١.

١٣- ينظر الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧١٠.

١٤- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢، ص ١٠١٢- ١٠٢٠ ؛ والرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٠٧ ؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨١.

١٥- يُنظر في مناقشة هذه الشروط: قباوة، الدكتور فخر الدين: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب. ط١، دار القلم، حلب ٢٠٠٧، ص١٨٥- ١٩٥.

١٦- ابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠١٥. ويُحابِي: بمعنى يُحيي. وبها: أي بالماء. والجَلْد: القويّ. والحازم: الحكيم الضابط. والمَلا: التراب. وضَربة الكفَّين: كناية عن التَّيَمّم. والشاعر يصف مسافراً معه ماء، فتيَمَّم وأحيا بالماء نفسَ راكِبٍ كادَ يموت عطشاً. والبيت لا يُعرف قائله.

١٧- ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٠٩.

١٨- الآية ٢٨ من سورة الروم.

١٩- ديوانه ص ٢٤٤.

٢٠- الآية ٨ و ٩ من سورة الطارق ؛ والزمخشري: الكشاف، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، دون تاريخ، ٤: ٧٣٥.

٢١- ديوانه ص ٦٦١.

٢٢- قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ١٩٢.

٢٣- ابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠٢٤.

٢٤- المصدر نفسه ص١٠٢٥.

٢٥- يُنظر قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ١٨٨- ١٨٩.

٢٦- ديوانه، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ص ١٣٩.

٢٧- قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ١٨٨.

٢٨- يُنظر: سيبويه: الكتاب ١: ١٨٩- ١٩٢ ؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠١٢.

٢٩- الآية ١٤ و ١٥ من سورة البلد ؛ ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق ٢٠٠٣، ٢: ٣٥٦.

٣٠- ديوانه، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢، ص ٢٨٨.

٣١- ديوانه ص ٢٤٠.

٣٢- من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها. يُنظر سيبويه: الكتاب ١: ١٩٢؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠١٢.

٣٣- الزجاجي، أبو القاسم: أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٣٨؛ وياقوت الحموي: معجم الأدباء، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣، ص ١٨١٣؛ والأشباه والنظائر ١: ٩.

٣٤- ديوانه ص ٢٢٦.

٣٥- ديوانه ص ٣١٦.

٣٦- الآية ٩٥ من سورة المائدة.

٣٧- الآية ١١ من سورة النحل.

٣٨- ديوانه، عني به: عبد الله إسماعيل الصاوي، ط١، مطبعة الصاوي، مصر ١٩٣٦، ص ٢٨.

٣٩- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٠٣.

٤٠- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٠٦.

٤١- المصدر نفسه، القسم٢، ص ٧١٠.

٤٢- الأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥، ص ٣٩٥- ٣٩٦؛ وابن عقيل: شرحه على

الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ٢٠٠٥، ٢: ١٣٢. ويُقصد بالصفة: النعت والحال والخبر.

٤٣- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨٥.

٤٤- الآية ٣٥ من سورة النمل.

٤٥- الآية ٣١ من سورة يوسف.

٤٦- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٩٢.

٤٧- التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٦٥.

٤٨- الجرجاني، عبد القاهر: المفتاح في الصرف. تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧، ص ١٥؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠٣١ ؛ وابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وشرح: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ١٩٩٢، ص٣٠١.

٤٩- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٩٢.

٥٠- العكبري: اللباب ١: ٤٣٧؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠٢٧؛ والرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٢٤ ؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨٥.

٥١- الآية ٣٥ من سورة الأحزاب؛ ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٢: ١٢٨.

٥٢- ديوانه ص ١٠٧.

٥٣- ديوانه ص ٥١٣. والبَزّ: السلاح.

٥٤- الآية ١٨ من سورة الكهف.

٥٥- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٢٨.

٥٦- الآية ٣٤ من سورة العنكبوت.

٥٧- الآية ١٥ و١٦ من سورة الذاريات؛ والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ١١٧٩.

٥٨- الآية ٢٧ من سورة فاطر؛ ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٢: ١٤٣.

٥٩- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨٨. والبيت لا يُعرف قائله.

٦٠- المصدر نفسه ص ٣٨٩. والبيت لا يُعرف قائله.

٦١- سيبويه: الكتاب ١: ١١١ ؛ والعكبري: التبيان ص ٤٤١.

٦٢- الراعي النميري: شعره وأخباره، تحقيق: ناصر الحاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٤، ص ٢٩؛ وسيبويه: الكتاب ١: ١١١؛ وابن منظور: لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٢، مادة هيج.

٦٣- ديوانه ص ٨٨٩.

٦٤- ديوانه. شرحه: عدنان زكي درويش، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٤، ص ١٤٥.

٦٥- الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

٦٦- يُنظر في تفصيل مجيء اسم الفاعل ومبالغته بمعنى أسماء الذوات: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء١ من المجلد ٨٢، ص ١١٧- ١٢٢.

٦٧- الآية ٧٩ من سورة يونس.

٦٨- المبرد: الكامل، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧، ص ١٣٨٢.

٦٩- العكبري: التبيان ص ٥٦٥ و٨٨٩.

٧٠- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ، ٣: ٢٥٨.

٧١- يُنظر في هذا التعليل: العكبري: اللباب ١: ٤٣٧ ؛ والرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٢٤.

٧٢- ينظر الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٢٤.

٧٣- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ١٨٠.

٧٤- ابن الشجري، هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٢، ٣: ٢٢٠.

٧٥- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٤١ ؛ وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ط٣، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٨، ص ١٥٦.

٧٦- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٤٢ ؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٩٦.

٧٧- ديوانه صنعة السكري، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ٢٢٨. ويُعوز: يُصبح ذا عَوَز، أي: يَفتقر.

٧٨- ديوانه ص ٥٥٤.

٧٩- الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

٨٠- الآية ٢٤ من سورة يونس ؛ وأبو عبيدة: مجاز القرآن، تحقيق: الدكتور فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ١: ٢٧٧.

٨١- ابن هشام: الجامع الصغير في النحو، تحقيق: الدكتور

أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٥٩.

٨٢- ديوانه بشرح ثعلب، تحقيق: الدكتور فخر الدِّين قباوة، دار الفكر، دمشق ١٩٩٦، ص ٢٨٣.

٨٣- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٤٥ ؛ و ابن عقيل ٢: ١٣٣.

٨٤- ابن عقيل ٢: ١٣٤.

٨٥- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص ٧٤٧.

٨٦- ديوانه ص ٤٩.

٨٧- ديوانه ص ٦٥٧.

٨٨- ديوانه، تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢٣، ص ١٢٣.

٨٩- ديوانه ص ٥٧٦.

٩٠- الآية ٢ من سورة النساء.

٩١- الآية ٤٠ من سورة هود.

٩٢- الآية ٢٥ من سورة يوسف.

٩٣- الآية ٢٢ من سورة الرعد ؛ والقرطبي ٩: ٢٧٠.

٩٤- الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص٧٦٥.

٩٥- الآية ٣٤ من سورة الكهف.

٩٦- ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٤١٤- ٤١٥.

٩٧- ديوانه ص ١٠٣.

٩٨- الآية ٩٥ من سورة النساء؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٤: ٣٨.

٩٩- ديوانه برواية ابن السكيت، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٤٧.

المصادر والمراجع

الأشموني، أبو الحسن ت بعد ٩٠٠هـ: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥.

التبريزي: أبو زكرياء يحيى بن علي ت ٥٠٢هـ: **شرح المعلقات العشر**. تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، دار الفكر، دمشق١٩٩٧.

الجرجاني، عبد القاهر ت ٤٧١هـ: **المفتاح في الصرف**. تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧.

جرير ت١١٠هـ: **ديوانه بشرح محمد بن حبيب**. تحقيق: نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦.

جميل بثينة ت٨٢هـ: **ديوانه**. دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ: **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ.

حسان بن ثابت ت٥٤هـ: **ديوانه**. تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢٣.

الحطيئة ت٤٥هـ: **ديوانه برواية ابن السكيت**. تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسيت٧٤٥هـ: **البحر المحيط في التفسير**. بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢.

الراعي النميري ت٩٠هـ: شعره وأخباره. تحقيق: ناصر الحاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٤.

الرضي، رضي الدين الأستراباذي ت٦٨٦هـ: **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٩٩٦.

الزجاجي، أبو القاسم ت٣٣٧هـ: **أمالي الزجاجي**. تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٦٢.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر ت٥٢٨هـ: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، دون تاريخ.

زهير بن أبي سلمى: **ديوانه بشرح ثعلب**. تحقيق: الدكتور فخر الدِّين قباوة، دار الفكر، دمشق ١٩٩٦.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل ت٣١٦هـ: **الأصول في النحو**. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٩.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت٥٨١هـ: **نتائج الفكر في النحو**. تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ: **الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨.

السيوطي، جلال الدين ت٩١١هـ: **الأشباه والنظائر في النحو**. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دون تاريخ.

ابن الشجري، هبة الله بن علي ت٥٤٢هـ: **أمالي ابن الشجري**. تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٢.

أبو عبيدة: معمر بن المثنى ت٢١١هـ: **مجاز القرآن**. تحقيق: الدكتور فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ:

التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت١٩٨٧.

اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥.

الفرزدق، همام بن غالب ت ١١٠هـ: **ديوانه**. عني به: عبد الله الصاوي، ط١، مطبعة الصاوي، مصر ١٩٣٦.

قباوة، الدكتور فخر الدين:

تصريف الأسماء والأفعال. ط٣، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٨.

وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب. ط١، دار القلم، حلب ٢٠٠٧.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت٦٧١هـ: **الجامع لأحكام القرآن**. راجعه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥.

كثير عزة ت١٠٥هـ: ديوانه. شرحه: عدنان درويش، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٤.

كعب بن زهيرت٢٦هـ:**ديوانه** صنعة السكري، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة١٩٥٠.

لبيد بن ربيعة العامري ت٤١هـ: **ديوانه**. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ: **شرح الكافية الشافية**. تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٦هـ:

الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: الدكتور محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧.

مكي بن أبي طالب القيسي ت٤٣٧هـ: **مشكل إعراب القرآن**. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق ٢٠٠٣.

ابن منظور، محمد بن مكرم ت٧١١هـ: **لسان العرب**. ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٢.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري ت ٧٦١هـ:

الجامع الصغير في النحو. تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠.

شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لم تُذكر دار النشر وتاريخه.

شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ١٩٩٢.

ياقوت الحموي ت٦٢٦هـ: **معجم الأدباء**. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣.